

الخلافة

[385] وكذلك إذا مات من عليه حج، واكثرى وليه من يحج عنه، ففعل الأجير الحج. وبه

قال الشافعي (1). وقال أبو حنيفة: لا يجوز الإجارة على الحج، فإذا فعل كانت الإجارة باطلة، فإذا فعل الأجير ولبى عن المكثري وقع الحج عن الأجير، ويكون للمكثري ثواب النفقة، فإن بقي مع الأجير شيء كان عليه رده (2). فأما إن مات، فإن أوصى أن يحج عنه كانت تطوعاً من الثلث (3)، وإن لم توجد كان لوليه وحده أن يحج عنه، فإذا فعل، قال محمد: أجزاءه إن شاء الله، وأراد " أجزاءه " الاضافة إليه، ليبين أن غير الولي لا يملك هذا. دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم، وأيضاً الأصل جواز الإجازات في كل شيء، فمن منع في شيء دون شيء فعليه الدلالة، ولأننا اتفقنا على وجوب الحج عليه، فمن أسقطه بالموت فعليه الدلالة. وروي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله سمع رجلاً وهو يقول: لبيك عن شبرمة فقال له: ويحك من شبرمة (4)؟! فقال له: أخ لي، أو صديقي لي، فقال النبي صلى الله عليه وآله: " حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة " (5). _____ (1) الأم 2: 115 و

124، والمجموع 7: 120، والمغني لابن قدامة، 3: 198، والشرح الكبير 3: 196، ومغني المحتاج 1: 469، والمبسوط 4: 158. (2) المبسوط 4: 148 و 158، والمجموع 7: 139، والمغني لابن قدامة 3: 186 و 6: 155، والشرح الكبير 3: 185 و 6: 74، والفتاوى الهندية 4: 448، وتبيين الحقائق 2: 85 و 5: 124، وحاشية الشبلي على التبيين 2: 86، وحاشية ابن عابدين 6: 55، واللباب في شرح الكتاب 2: 48. (3) عمدة القاري 10: 214، والمغني لابن قدامة 3: 198، والشرح الكبير 3: 196. (4) شبرمة، غير منسوب، له صحبة، توفي في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله. قاله ابن الأثير في أسد الغابة 2: 384. (5) سنن ابن ماجه 2: 969 حديث